الاختلاف في آيات الصفات وأحاديثها

عرض الإمام الشهيد لهذه القضية من قضايا العقيدة، وهي تتعلق بقسم (الإلهيات) [1] من أقسام العقائد في الإسلام، وهي لا تتعلق بوجود الله تعالى ولا بوحدانيته، ولا بالصفات الثبوتية المتفق على إثباتها لله عز وجل من العلم والإرادة والقدرة والحياة والسمع والبصر والكلام.

ولكنها تتعلق بما يسمى (الصفات الخبرية) التي وردت في نصوص شرعية تثبت لله تعالى أوصافا توهم مشابهة أوصاف الإنسان مثل: اليد والقدم والعين والوجه، أو الحركة والانتقال، مثل: المجيء والنزول والاستواء، أو التحيز في جهة مثل: العلو والفوقية، وكونه في السماء.. إلخ وهو سبحانه منزه عن مشابهة أحد أو شيء من خلقه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وكذلك التي تثبت للخالق أفعالا يشبه ظاهرها أفعال المخلوق، مثل: الضحك والفرح والغضب والعجب والحب والبغض ونحوها.

وإنما عرض الإمام الموضوع من قضايا العقيدة لما وقع فيه ـ ولا يزال ـ من خلاف حادٍّ بين الجماعات الدينية بعضها وبعض، تقاذفوا فيه تهم التأثيم، بل التكفير أحيانا، تبعا لاختلاف العلماء قديما في هذه القضية التي يطلقون عليها: آيات الصفات، وأحاديث الصفات. وانقسموا إلى فريقين: سلف وخلف، أو أثريين ومتكلمين.

والإمام البنا رحمه الله إنما يعرض في أصوله العشرين القضايا الخلافية، محاولة منه أن يُقرّب مسافة الخُلف بين الفريقين، وأن يحكم بينهما بالعدل، أو يصلح بينهما بالقسط، حيث كان يقصد بهذه الأصول: أن يجمع ولا يفرق، وأن يوحد ولا يشتت.

فما سبب هذا الخلاف الكبير، وما أصله؟ ولماذا يشتد ويحتد؟ وهل هناك مبرر لهذه الشدة والحدة؟ وهل أصل الخلاف لُغوي أو عقدي؟

---

(١) يشمل علم التوحيد أو علم العقيدة: أقساما أساسية ثلاثة: الإلهيات والنبوات والسمعيات، ويراد بالسمعيات: ما يتعلق بالآخرة وعالم الغيب من الملائكة والعرش والكرسي ونحوها.

ولماذا لم يختلف الصحابة فيها؟ بل لماذا لم تظهر في زمنهم هذه إلا شيئا يُروى عن أم سلمة؟ وهل اتخذ الخلف موقفا غير موقف السلف تماما؟ وإن كان فلماذا؟ أو لماذا أوّل الخلف مخالفين السلف؟ وما حقيقة مذهب السلف؟ أهو التفويض وعدم الخوض في التفسير، أم هو الإثبات بلا كيف؟ وأي المذهبين أولى بالترجيح ؟ ولماذا رجع كبار المؤولين إلى مذهب السلف في أواخر أعمارهم؟ وإذا رجحنا مذهب السلف فهل نؤثّم الخلف المؤولين أو نكفرهم؟ أو نسامحهم ونعذرهم؟ وهل المسافة بين الفريقين بعيدة جدا؟ أو هي قريبة عند التحقيق وترك المراء والشقاق؟

وهل صحيح ما يقال: إن التأويل لازم للفريقين: السلف والخلف؟ وما معنى تأويل السلف وهم يفرون من التأويل؟

وهل أسرف أحد الفريقين أو كلاهما في تصوير مذهبه ومذهب خصومه؟ ومن الذي يمثل مذهب كل منهما حقا؟

أسئلة كثيرة ومهمة ، تحتاج إلى إجابة شافية بعيدة عن التعصب وضيق الأفق.

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة يتعين السؤال: هل هذه الآيات والأحاديث المتعلقة بما يسمى (الصفات) من المتشابه أو لا؟

وإذا كانت من المتشابه فهل يُفهم المتشابه أو لا يُفهم؟ وهل ينزل الله في كتابه شيئا لا يُفهم قط؟ وهل المتشابه يُعلم تأويله أو لا يُعلم؟ وأين الوقف في الآية الكريمة ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا** ﴾ [آل عمران: ٧] وهل الوقف عند لفظ الجلالة ﴿ **إِلاَّ اللَّهُ** ﴾ أو عند قوله ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾؟ وما معنى (تأويله) ؟

ومتى يجوز تأويل الكلام من الحقيقة إلى المجاز؟ وهل في اللغة مجاز أو لا؟ وبالتالي: هل يوجد في القرآن مجاز؟

للإجابة بتفصيل عن هذه الأسئلة الكثيرة والمثيرة: نستعين بالله ونتوكل عليه، ونسأله تعالى التوفيق والهداية إلى أقوم طريق. فنقول ما قال موسى عليه السلام: ﴿ **رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي** ﴾ [طه: ٢٥ – ٢٨]. ونقول ما قاله الراسخون في العلم هنا: ﴿ **رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ** ﴾ [آل عمران: ٨] .

وجود المتشابه في القرآن ومعناه:

ومما لا ريب فيه أن في القرآن محكما ومتشابها، وفقا لما صرح به القرآن نفسه في الآية السابعة من سورة آل عمران ﴿**هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ**﴾.

هذا، مع أن في آية أخرى أثبت القرآن أن آياته كلها محكمة، كما قال تعالى في مطلع سورة هود ﴿**الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾.

ومعنى (إحكامها): إتقانها وإحسانها بحيث لا يتطرق إليها أي لون من ألوان الاختلال في اللفظ أو المعنى، في المفردات أو الجمل، في الأخبار أو الأحكام. كما قال تعالى: ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً**﴾ [الأنعام: ١١٥] صدقا في الأخبار، عدلا في الأحكام.

كما وصف القرآن في آية أخرى بأنه كله متشابه، كما قال تعالى: ﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ**﴾ [الزمر: ٢٣].

ومعنى تشابهه: أنه يشبه بعضه في بلاغته وإعجازه، وروعة تأثيره، وفي صدق أخباره، وعدالة أحكامه، كما قال تعالى: ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً**﴾ [الأنعام: ١١٥] وكذلك في تناسقه وتناغمه بحيث يصدق بعضه بعضا[1]، ولا يتناقض بعضه مع بعض ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا**﴾ [النساء: ٨٢].

فآية سورة آل عمران قد بينت أن في القرآن آيات محكمات وأخر متشابهات، فما معنى الإحكام والتشابه، وبالتالي: ما معنى المحكم والمتشابه في القرآن؟

نقل الشيخ مرعي في كتابه (أقاويل الثقات) جملة أقوال للعلماء في بيان ذلك:

فقيل: المحكم: ما وضح معناه، والمتشابه: نقيضه.

وقيل: المحكم: ما لا يحتمل من التأويل إلا وجها واحدا، والمتشابه: ما احتمل أوجها.

وقيل: المحكم: ما تأويله تنزيله، والمتشابه: ما لا يدرى إلا بالتأويل.

---

(١) انظر ما قاله القرطبي في تفسير أول سورة هود (٤ / ١٠).

وقيل: المحكم: ما لم تتكرر ألفاظه، والمتشابه: القصص والأمثال.

وقيل: المحكم: ما يعرفه الراسخون في العلم، والمتشابه: ما ينفرد الله بعلمه.

وقيل: المتشابه: الحروف المقطعة في أوائل السور، وما سوى ذلك محكم. وقيل غير ذلك.

وقال جماعة من الأصوليين: المحكم: ما عرف المراد منه، قيل: ولو بالتأويل، والمتشابه: ما استأثر الله بعلمه، كالحروف المقطعة، وهو معنى قول بعضهم: إن المحكم: هو المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال، والمتشابه: ما يتعارض فيه الاحتمال، ويجوز أن يعبر به عن الأسماء المشتركة: كالقَرْء[1]، وكاللمس[2] المتردد بين المس والوطء، وقد يطلق على ما ورد في صفات الله تعالى مما يوهم ظاهره الجهة والتشبيه، ويحتاج إلى تأويله.

سر وجود المتشابه في القرآن:

ونبدأ بالإجابة على هذا السؤال: لماذا وجد في القرآن (آيات متشابهات) ولم يكن القرآن كله محكما؟

فقد قال تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ** ﴾ [آل عمران: ٧].

لماذا أنزل الله هذه الآيات التي يركض وراءها الزائغون؟ يعتمدون عليها، ويتركون المحكمات ـ وهي أم الكتاب ومعظمه ـ ابتغاء الفتنة للعقول، وابتغاء التأويل فيما لا يعلمون تأويله، وليس من اختصاصهم تأويله، إنما يريدون تأويله تأويلا يخدم أهواءهم؟

---

(١) وهو متردد بين الحيض والطهر، وانظر: تفسير القرطبي (٣/١١٢) وزاد المسير (١/٢٥٨)، والصحيح أنه الحيض كما حققه ابن القيم في زاد المعاد (٥/٦٠٠ - ٦١٥) بتحقيق الشيخ شعيب.

(٢) انظر: تفسير القرطبي (٥/٢٢٣) وزاد المسير (٣/٩٢) بتحقيق الشيخ شعيب.

وقد بينا الحكمة من ذلك في كتابنا (كيف نتعامل مع القرآن العظيم؟) ومما ذكرناه هناك :

وقد يسأل سائل بعد ذلك : لماذا جعل الله في كتابه (المتشابه) ولماذا لم يجعله كله (محكما) .

والحق : أن من عرف طبيعة اللغات ـ وبخاصة العربية ـ وما فيها من اختلاف الدلالات للألفاظ والجمل، وتنوع الخطاب حسب مقتضى الحال، ما بين الحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والإيجاز والإطناب، وما بين الحقيقة والمجاز، والصريح والكناية، والعموم والخصوص... إلخ .

وعرف طبيعة الإنسان باعتباره مخلوقا مختارا عاقلا مبتلى بالتكليف، وليس كالحيوانات العجماوات، أو الجمادات المسخرات، ولا كالملائكة المفطورين على الطاعات دون اختيار منهم... وأن من شأنه أن يُعمل قواه وملكاته العقلية .

وعرف طبيعة الدين، وطبيعة التكليف فيه، وهو إلزام ما فيه كلفة ومعاناة، لما فيه من صقل الإنسان في الدنيا، وإعداده بهذا للخلود في الآخرة، وترتيب الجزاء والثواب على هذه المعاناة .

وعرف طبيعة الإسلام الذي يخاطب أولي الألباب، ويريد تحريك العقول لتبحث وتجتهد، وتدرس وتستنبط، ولا تركن إلى الدَّعة والكسل العقلي .

وعرف طبيعة البشر، وتنوع أصنافهم، ففيهم الظاهري الذي يقف عند حرفية النص، وفيهم الذي يهتم بروح النص، ولا يكتفي بظاهره، فيهم من يسلِّم، وفيهم من يؤوِّل، فيهم العقلاني، وفيهم الوجداني... وكان الخطاب القرآني للناس جميعا . فاقتضت حكمة الله أن يسعهم خطابه، وأن يودعه من البينات والدلائل ما يرشدهم إلى الصواب، ولكن بعد بحث وجهد، حتى يرتقوا في الدنيا، ويثابوا في الآخرة... والله أعلم [1] .

آيات الصفات وأحاديثها :

عرض الإمام البنّا لقضية (آيات الصفات وأحاديثها) في أكثر من موضع في كتاباته . ومن ذلك ما كتبه في رسالته عن (العقائد) فصّل فيها تفصيلا حسنا، كشف به بعض اللثام عن الموضوع . قال عليه رحمة الله :

---

(١) من كتابنا : كيف نتعامل مع القرآن ص ٢٧٠، ٢٧١ طبعة دار الشروق .

« وردت في القرآن الكريم آيات وفي السنة المطهرة أحاديث، توهم في ظاهرها مشابهة الحق تبارك وتعالى لخلقه في بعض صفاتهم، نورد بعضها على سبيل المثال، ثم نقفي بذكر ما ورد فيها من الأقوال. والله نسأل أن يوفقنا إلى بيان وجه الحق في هذه المسألة، التي طال فيها جدل الناس ونقاشهم إلى هذا العصر، وأن يجنبنا الزلل، ويلهمنا الصواب، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

نماذج من آيات الصفات:

١- قال الله تعالى: ﴿ **كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ** ﴾ [الرحمن : ٢٦،٢٧] .

ومثلها كل آية ورد فيها لفظ الوجه مضافا إلى الحق تبارك وتعالى.

٢- قال الله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ * إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ * أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي** ﴾ [طه: ٣٧ - ٣٩].

وقال تعالى: ﴿ **وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ آمَنَ فَلا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ * وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ** ﴾ [هود: ٣٦، ٣٧].

ومثلها كل آية ورد فيها لفظ العين مضافا إلى الله تبارك وتعالى.

٣- قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴾ [الفتح: ١٠]. وقال تعالى: ﴿ **قَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ** ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقال تعالى: ﴿ **أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ** ﴾ [يس : ٧١].

ومثل ذلك كل آية ذكرت فيها اليد منسوبة إلى الله تعالى.

٤- قال الله تعالى: ﴿ لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ [آل عمران: ٢٨].

وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ﴾

[المائدة : ١١٦].

٥- قال الله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] . ومثلها كل آية نسب فيها الاستواء على العرش إلى الله تبارك وتعالى.

٦- قال الله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ ﴾ [الأنعام: ٦١].

وقال تعالى: ﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾

[الملك: ١٦].

وقال تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ [فاطر: ١٠]. مما يؤخذ منه نسبة الجهة لله تبارك وتعالى.

٧- قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [الأحزاب: ٥٧] .

وقال تعالى: ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾ [التحريم: ١٣].

وقال تعالى: ﴿ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾

[الفجر: ٢٢].

نماذج من أحاديث الصفات:

وردت في الأحاديث الشريفة ألفاظ كالتي وردت في الآيات السابقة، منسوبة إلى الله تبارك وتعالى: كالوجه واليد، ونحوهما، فنكتفي بالآيات عن ذكرها؛ وورد في أحاديث كثيرة ألفاظ أخرى من هذا القبيل، منسوبة إلى ذات الله تبارك وتعالى، نورد بعضها؛ فمن ذلك:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعا... الحديث» رواه البخاري[١] ومسلم.

٢- عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض، وتقول: قط قط بعزتك وكرمك، ولا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله لها خلقا فيسكنهم فضل الجنة» رواه البخاري ومسلم[٢].

٣-عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لله أشد فرحا بتوبة أحدكم من أحدكم بضالته إذا وجدها»[٣] رواه البخاري ومسلم.

قولان باطلان في نصوص الصفات:

ثم قال الشيخ حسن البنا:

(انقسم الناس في هذه المسألة على أربع فرق:

١- فرقة أخذت بظواهرها كما هي، فنسبت إلى الله وجها كوجوه الخلق، ويدا أو أيديا كأيديهم، وضحكا كضحكهم، وهكذا حتى فرضوا الإله شيخا، وبعضهم فرضه شابا، وهؤلاء هم المجسمة والمشبهة، وليسوا من الإسلام في شيء، وليس لقولهم نصيب من الصحة، ويكفي في الرد عليهم قول الله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: ١١]. وقوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص].

---

(١) رواه البخاري في الإستئذان (٦٢٢٧) ومسلم في الجنة ونعيمها (٢٨٤١) عن أبي هريرة.

(٢) رواه البخاري في الأيمان والنذور (٦٦٦١) ومسلم في الجنة ونعيمها (٢٨٤٨) عن أنس بن مالك.

(٣) رواه البخاري في الإستئذان (٦٣٠٩) عن أنس، ومسلم في التوبة (٢٦٧٥) عن أبي هريرة.

٢- وفرقة عطّلت معاني هذه الألفاظ على أي وجه، يقصدون بذلك نفي مدلولاتها مطلقا عن الله تبارك وتعالى، فالله تبارك وتعالى عندهم لا يتكلم ولا يسمع ولا يبصر؛ لأن ذلك لا يكون إلا بجارحة، والجوارح يجب أن تنفى عنه سبحانه؛ فبذلك يعطلون صفات الله تبارك وتعالى ويتظاهرون بتقديسه! وهؤلاء هم المعطلة. ويطلق عليهم بعض علماء تاريخ العقائد الإسلامية: الجهمية، ولا أظن أن أحدا عنده مسكة من عقل يستسيغ هذا القول المتهافت! و ها قد ثبت الكلام والسمع والبصر لبعض الخلائق بغير جارحة، فكيف يتوقف كلام الحق تبارك وتعالى على الجوارح!؟ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

رأيان هما محل أنظار العلماء:

هذان رأيان باطلان لا حظ لهما من النظر، وبقي أمامنا رأيان هما محل أنظار العلماء في العقائد، وهما رأي السلف ورأي الخلف.

البنا ومذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها:

٣-أما السلف رضوان الله عليهم فقالوا: نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما وردت، ونترك بيان المقصود منها لله تبارك وتعالى، فهم يثبتون اليد والعين والأعين والاستواء والضحك والتعجب ...الخ وكل ذلك بمعان لا ندركها، ونترك لله تبارك وتعالى الإحاطة بعلمها، ولا سيما وقد نهينا عن ذلك في قول النبي ﷺ: «تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله فإنكم لن تقدروه قدره»[1]. مع قطعهم رضوان الله عليهم بانتفاء المشابهة بين الله وبين الخلق.

وذكر الشيخ البنا رحمه الله نماذج من أقوال السلف في ذلك. وإليك أقوالهم في ذلك:

(أ) روى أبو القاسم اللالكائي في (أصول السنة) عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما قال: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب، على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل، من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك

---

(١) قال العراقي: رواه أبو نعيم في (الحلية) بإسناد ضعيف، ورواه الأصبهاني في الترغيب والترهيب بإسناد أصح منه، ورواه أبو الشيخ كذلك. أنول: وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير عن ابن عباس (٢٩٧٦).

فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة؛ فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا».

(ب) وذكر الخلاّل في كتاب (السنة) عن حنبل وذكره حنبل في كتبه مثل كتاب (السنة والمحنة) قال حنبل: «سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروى «إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا» . و«إن الله يُرى» و«إن الله يضع قدمه» وما أشبه هذه الأحاديث؟ فقال أبو عبد الله: نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى، ولا نردّ منها شيئا، ونعلم أن ما جاء به الرسول ﷺ حق إذا كان بأسانيد صحاح، ولا نرد على الله قوله، ولا يوصف الله تبارك وتعالى بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية، ليس كمثله شيء».

(ج) وروى حرملة بن يحيى قال: سمعت عبد الله بن وهب يقول: سمع مالك ابن أنس يقول: من وصف شيئا من ذات الله مثل قوله: (وقالت اليهود يد الله مغلولة) فأشار بيده إلى عنقه، ومثل قوله: (وهو السميع البصير) فأشار إلى عينه أو أذنه أو شيء من يديه، قطع ذلك منه؛ لأنه شبه الله بنفسه. ثم قال مالك: أما سمعت قول البراء حين حدث أن النبي ﷺ لا يضحي بأربع من الضحايا، وأشار البراء بيده كما أشار النبي ﷺ، قال البراء: ويدي أقصر من يد رسول الله ﷺ. فكره البراء أن يصف يد رسول الله ﷺ إجلالا له وهو مخلوق، فكيف الخالق الذي ليس كمثله شيء[1]؟!

(د) وروى أبوبكر الأثرم، وأبو عمرو الطلمنكي وأبو عبد الله بن بطة في كتبهم وغيرهم عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون كلاما طويلا في هذا المعنى ختمه بقوله: (فما وصف الله من نفسه فسمّاه على لسان رسوله سمّيناه كما سمّاه، ولم نتكلف منه صفة ما سواه، لا هذا ولا هذا، لا نجحد ما وصف، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف).

(اعلم رحمك الله، أن العصمة في الدين أن تنتهي حيث انتُهي بك، ولا تجاوز ما قد حد لك؛ فإن من قوام الدين معرفة المعروف، وإنكار المنكر، فما بسطت عليه المعرفة، وسكنت إليه الأفئدة، وذكر أصله في الكتاب والسنة، وتوارث علمه الأمة، فلا تخافن في ذكره وصفته من ربك ما وصف من نفسه عينا، ولا تكلفن بما وصف من ذلك قدرا، وما أنكرته نفسك، ولن تجد ذكره في كتاب ربك، ولا في الحديث عن نبيك، من ذكر صفة ربك، فلا تتكلفن علمه بعقلك، ولا تصفه بلسانك، واصمت

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٥).

كما صمت الرب عنه من نفسه؛ فإن تكلفك معرفة ما لم يصف به نفسه مثل إنكارك ما وصف منها، فكما أعظمت ما جحد الجاحدون مما وصف من نفسه، فكذلك أعظم تكلف ما وصف الواصفون مما لم يصف منها، فقد والله عز المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يعرف، وينكرون المنكر وبإنكارهم ينكر، يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه، وما يبلغهم مثله عن نبيه، فما مرض من ذكر هذا وتسميته من الرب قلب مسلم، ولا تكلف صفة قدره، ولا تسمية غيره من الرب مؤمن، وما ذكر عن رسول الله ﷺ أنه سماه من صفة ربه فهو بمنزلة ما سمى ووصف الرب تعالى من نفسه، والراسخون في العلم، الواقفون حيث انتهى بهم علمهم، الواصفون لربهم بما وصف نفسه، التاركون لما ترك من ذكرها لا ينكرون صفة ما سمى منها جحدا، ولا يتكلفون وصفه بما لم يسم تعمقا؛ لأن الحق ترك ما ترك، وسمى ما سمى ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا** ﴾ [النساء:] وهب الله لنا ولكم حكما، وألحقنا بالصالحين).

البنا ومذهب الخلف في ذلك:

ثم قال الإمام البنا:

قدمت لك أن السلف، رضوان الله عليهم، يؤمنون بآيات الصفات وأحاديثها كما وردت ويتركون بيان المقصود منها لله تبارك وتعالى، مع اعتقادهم بتنزيه الله تبارك وتعالى عن المشابهة لخلقه.

فأما الخلف فقد قالوا: إننا نقطع بأن معاني ألفاظ هذه الآيات والأحاديث لا يراد بها ظواهرها، وعلى ذلك فهي مجازات لا مانع من تأويلها، فأخذوا يؤولون الوجه بالذات، واليد بالقدرة وما إلى ذلك؛ هربا من شبهة التشبيه.

ثم ذكر الإمام البنا نماذج من أقوال الخلف في ذلك.

وإليك نماذج من أقوالهم في ذلك:

قال أبو الفرج بن الجوزي الحنبلي في كتابه(دفع شبهة التشبيه) : قال الله تعالى: ﴿ **وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ** ﴾ [الرحمن: ٢٧]. قال المفسرون: يبقى ربك، وكذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿ **يُرِيدُونَ وَجْهَهُ** ﴾ [الأنعام: ٥٢] أي يريدونه. وقال الضحاك وأبو عبيدة: ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ** ﴾ [القصص:٨٨]. أي إلا هو.

وعقد في أول الكتاب فصلا إضافيا في الرد على من قالوا: إن الأخذ بظاهر هذه الآيات والأحاديث هو مذهب السلف؛ وخلاصة ما قاله: أن الأخذ بالظاهر هو تجسيم وتشبيه؛ لأن ظاهر اللفظ هو ما وضع له، فلا معنى لليد حقيقة إلا الجارحة، وهكذا. وأما مذهب السلف فليس أخذها على ظاهرها، ولكن السكوت جملة عن البحث فيها. وأيضا فقد ذهب إلى إن تسميتها آيات الصفات وأحاديث الصفات: تسمية مبتدعة، ولم ترد في كتاب ولا في سنة، وليست حقيقية، فإنها إضافات ليس غير، واستدل على كلامه في ذلك بأدلة كثيرة لا مجال لذكرها هنا.

٢- وقال فخر الدين الرازي في كتابه (أساس التقديس): واعلم أن نصوص القرآن لا يمكن إجراؤها على ظاهرها لوجوه:

الأول: أن ظاهر قوله تعالى: (ولتصنع على عيني) يقتضي أن يكون موسى عليه السلام مستقرا على تلك العين ملتصقا بها مستعليا عليها، وذلك لا يقوله عاقل.

والثاني: أن قوله تعالى: (واصنع الفلك بأعيننا) يقتضي أن يكون آلة تلك الصنعة هي تلك العين.

والثالث: أن إثبات الأعين في الوجه الواحد قبيح، فثبت أنه لابد من المصير إلى التأويل، وذلك هو أن تحمل هذه الألفاظ على شدة العناية والحراسة.

٣-قال الإمام الغزالي في الجزء الأول من كتابه(إحياء علوم الدين) عند كلامه على نسبة العلم الظاهر إلى الباطن، وأقسام ما يتأتى فيه الظهور والبطون، والتأويل وغير التأويل: القسم الثالث: أن يكون الشيء بحيث لو ذكر صريحا لفهم ولم يكن فيه ضرر، ولكن يكنى عنه على سبيل الاستعارة والرمز؛ ليكون وقعه في قلب المستمع أغلب... ومنه قوله ﷺ: «إن المسجد لينزوي من النخامة كما تنزوي الجلدة على النار»[1]. ومعناه أن روح المسجد وكونه معظما، ورمي النخامة فيه تحقير له، فيضاد معنى المسجدية مضادة النار لاتصال أجزاء الجلدة. وأنت ترى أن ساحة المسجد لا تنقبض من نخامة، وكذلك قوله ﷺ: (أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحوّل الله

---

(١) قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء: هذا لم أر له أصلاً في المرفوع، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه موقوفاً على بلفظ: إن المسجد لينزوي من المخاط أو النخامة كما تنزوي الجلدة في النار (٢/١٤٤).

رأسه رأس حمار)[1]. وذلك من حيث الصورة لم يكن قط ولا يكون، ولكن من حيث المعنى هو كائن؛ إذ رأس الحمار لم يكن بحقيقته وكونه وشكله بل بخاصيته، وهي البلادة والحمق، ومن رفع رأسه قبل الإمام فقد صار رأسه رأس الحمار في معنى البلادة والحمق، وهو المقصود دون الشكل.

وإنما يعرف أن هذا السر على خلاف الظاهر، إما بدليل عقلي أو شرعي. أما العقلي فأن يكون حمله على الظاهر غير ممكن، كقوله ﷺ: «قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن»[2] إذ لو فتشنا عن قلوب المؤمنين لم نجد فيها أصابع، فعلم أنها كناية عن القدرة التي هي سر الأصابع وروحها الخفي، وكنّى بالأصابع عن القدرة، لأن ذلك أعظم وقعا في تفهم تمام الاقتدار.

وقد نعرض لمثل هذا الكلام في موضع آخر من هذا البحث، وفيما ذكرناه كفاية.

ثم قال الأستاذ البنا رحمه الله:

إلى هنا وضح أمامك طريقا السلف والخلف؛ وقد كان هذان الطريقان مثار خلاف شديد بين علماء الكلام من أئمة المسلمين، وأخذ كلٌ يدعم مذهبه بالحجج والأدلة، ولو بحثت الأمر لعلمت أن مسافة الخُلف بين الطريقين لا تحتمل شيئا من هذا، لو ترك أهل كل منهما التطرف والغلو، وأن البحث في مثل هذا الشأن، مهما طال فيه القول، لا يؤدي في النهاية إلا إلى نتيجة واحدة، هي التفويض لله تبارك وتعالى، وذلك ما سنفصله لك إن شاء الله تعالى.

بين السلف والخلف:

قد علمت أن مذهب السلف في الآيات والأحاديث التي تتعلق بصفات الله تبارك وتعالى: أن يمروها على ماجاءت عليه، ويسكتوا عن تفسيرها أو تأويلها، وأن مذهب الخلف: أن يؤولوها بما يتفق مع تنزيه الله تبارك وتعالى عن مشابهة خلقه، وعلمت أن الخلاف شديد بين أهل الرأيين، حتى أدى بينهما إلى التنابز بالألقاب العصبية؛ وبيان ذلك من عدة أوجه:

أولا: اتفق الفريقان على تنزيه الله تبارك وتعالى عن المشابهة لخلقه.

ثانيا: كل منهما يقطع بأن المراد بألفاظ هذه النصوص في حق الله تبارك

---

(١) رواه البخاري في الأذان (٦٩١) ومسلم في الصلاة (٤٢٧) عن أبي هريرة.

(٢) رواه مسلم في القدر (٦٧٥٠) عن عبد الله بن عمرو بلفظ: إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن».

وتعالى غير ظاهرها التي وضعت له هذه الألفاظ في حق المخلوقات، وذلك مترتب على اتفاقهما على نفي التشبيه.

ثالثا: كل من الفريقين يعلم أن الألفاظ توضع للتعبير عما يجول في النفوس، أو يقع تحت الحواس، مما يتعلق بأصحاب اللغة وواضعيها، وأن اللغات مهما اتسعت، لا تحيط بما ليس لأهلها بحقائقه علم، وحقائق ما يتعلق بذات الله تبارك وتعالى من هذا القبيل، فاللغة أقصر من أن تواتينا بالألفاظ التي تدل على هذه الحقائق، فالتحكم في تحديد المعاني بهذه الألفاظ تغرير.

وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف على أصل التأويل، وانحصر الخلاف بينهما في أن الخلف زادوا تحديد المعنى المراد حيثما ألجأتهم ضرورة التنزيه إلى ذلك، حفظا لعقائد العوام من شبهة التشبيه، وهو خلاف لا يستحق ضجة ولا إعناتا.

ونحن نعتقد أن رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني إلى الله تبارك وتعالى: أسلم وأولى بالاتباع، حسما لمادة التأويل والتعطيل؛ فإن كنت ممن أسعده الله بطمأنينة الإيمان، وأثلج صدره ببرد اليقين، فلا تعدل به بديلا [1]. انتهى.

وما أجمله الإمام البنا هنا سنعرض له بتفصيل في الفصول التالية. مستمدين من الله سبحانه العون والتوفيق.

هل آيات الصفات من المتشابه؟

رأينا في (الأصل العاشر) لشيخنا حسن البنا رحمه الله: أنه جعل آيات الصفات وأحاديثها من قسم (المتشابه) اتباعا لما اشتهر عن جمهور العلماء، على أن الآيات المسماة (آيات الصفات) داخلة في ضمن المتشابه المذكور في قوله تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ** ﴾ [آل عمران: ٧].

وإن خالف في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، فلم يرها من جنس المتشابه.

---

(١) من رسالة (العقائد) ص ٤٠٨ – ٤١٨ من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا.

وهل المتشابه مما يعلم أو لا ؟

وإذا كانت (آيات الصفات) من جملة المتشابه من آيات الكتاب العزيز، فقد اختلف العلماء هنا: هل المتشابه مما يعلم؟ على قولين، منشؤهما: هل الوقف في الآية في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾ [آل عمران :٧]، على لفظ الجلالة: (الله) أو (العلم)؟

مذهب الجمهور: لا يعلم:

قال الإمام الخطابي: مذهب أكثر العلماء: أن الوقف التام في هذه الآية على (الله)، وأن ما بعده وهو قوله: (والراسخون في العلم) استئناف، روي ذلك عن ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وعائشة [١].

ومال إلى هذا الحافظ السيوطي في: «الاتقان»، وحكاه عن الأكثرين من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم، خصوصا أهل السنة. قال: وهو أصح الروايات عن ابن عباس[٢].

قال: ويدل لصحة مذهب الأكثرين: ما أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره»، والحاكم في «مستدركه» عن ابن عباس: أنه كان يقرأ: وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم يقولون آمنا به [٣] فهذا يدل على أن الواو للاستئناف، لأن هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة، فأقل درجاتها أن تكون خبرا بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن، فيقدم كلامه في ذلك على من دونه[٤].

وعن الفراء: أن في قراءة أبي بن كعب أيضا (ويقول الراسخون) [٥].

وروى الطبري في تفسيره عن عمر بن عبد العزيز قال: انتهي علم الراسخين في العلم بتأويل القرآن إلي أن قالوا: آمنا به كل من عند ربنا [٦].

---

(١) انظر: «معالم السنن» ٤ / ٣٣١.

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن: ٣ / ٥، ٦.

(٣) هو في «المستدرك» ٢ / ٢٨٩، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. ورواه الطبري أيضا (٦ / ٢٠٢) الأثر (٦٦٢٧).

(٤) الاتقان: ٣ / ٦.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١ / ١٩١.

(٦) «تفسير الطبري»: (٦ / ٢٠٣) الأثر (٦٦٣٠).

و مما يُرجح هذا الرأي: أن الآية بعد أن ذكرت المحكمات والمتشابهات في القرآن، بدأت تفصل موقف الناس من ذلك فقالت: فأما الذين في قلوبهم زيغ .. إلخ ومقابل هؤلاء: والراسخون في العلم يقولون: آمنا به.. وبدون الوقوف على لفظ الجلالة (الله) لا يكون هناك مقابل لما بعد (فأما).

ورسوخهم في العلم هنا: أنهم وقفوا عند حدودهم، ولم يخوضوا فيما ليس لهم به علم، كما اجترأ عليه غيرهم. ومن دلائل رسوخ العالم: وقوفه عند ما يعلم، ولا يتجاوزه إلى ما لا يعلم.

وهذا لا يكون إلا في المتشابه الحقيقي لا الإضافي، كما بين الراغب وغيره.

مذهب آخرين: أنه يعلم:

وذهب قوم إلى أن الواو في قوله: (والراسخون) للعطف لا للاستئناف، وعليه طائفة يسيرة من العلماء كما قال السيوطي[1]، منهم مجاهد والضحاك والربيع بن أنس، ومحمد بن جعفر، وروي أيضا عن ابن عباس.

قال ابن عباس: أنا ممن يعلم تأويله[2].

ورجّح هذا جماعات من المحققين كابن فورك والغزالي والقاضي أبي بكر ابن الطيب، وقال النووي[3]: إنه الأصح. وقال ابن الحاجب[4]: إنه المختار، محتجين أن الله تعالى لا يخاطب عباده بما لا سبيل إلى معرفته لأحد من الخلق. وأيضا فالإيمان به واجب على عموم المؤمنين، فلا يبقى لوصفهم بالرسوخ في العلم، وأنهم أولوا الألباب: فائدة تميزهم عن عموم المؤمنين.

محققون رجحوا التفصيل:

وقال أهل التحقيق: والتحقيق أن المتشابه يتنوع:

فمنه ما لا يعلم بيقين ألبتة: كالحروف المقطعة في أوائل السور، والروح، والساعة مما استأثر الله بغيبه، وهذا لا يتعاطى علمه أحد لا ابن عباس ولا غيره.

ومن قال من العلماء الحذّاق: إن الراسخين لا يعلمون المتشابه، فإنه أراد هذا النوع.

---

(١) الإتقان: ٣/٥.

(٢) قال في الإتقان: أخرجه ابن المنذر من طريق مجاهد عنه.

(٣) في (شرح مسلم): ١٦/٢١٨. (٤) ذكره السيوطي في الاتقان: ٣/٥.

وأما ما يمكن حمله في وجوه اللغة، فيتأول، ويعلم تأويله المستقيم، ويزال ما فيه من تأويل غير مستقيم.

وقال الخطابي: المتشابه على ضربين:

أحدهما: ما إذا رُدَّ إلى المحكم، واعتبر به، عرف معناه.

والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يتّبعه أهل الزيغ، فيطلبون تأويله، ولا يبلغون كنهه، فيرتابون فيه فيفتتنون[1].

وقال الإمام الراغب في «مفردات القرآن»: جميع المتشابه على ثلاثة أضرب:

ضرب لا سبيل إلى الوقوف عليه، كوقت الساعة، وخروج الدابة، ونحو ذلك.

وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة، والأحكام الغلقة (أي التي يخفى حكمها).

وضرب متردد بين الأمرين، يختص بمعرفته بعض الراسخين في العلم، ويخفى على من دونهم، وهو المشار إليه بقوله ﷺ لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»[2].

قال: وإذا عرفت هذا، عرفت أن الوقوف على قوله: (وما يعلم تأويله إلا الله) ووصله بقوله: (والراسخون في العلم)، جائزان، وأن لكل واحد منهما وجها حسب ما دل عليه التفصيل المتقدم.

وقال أيضا: والمتشابه من جهة المعنى: أوصاف الله تعالى وأوصاف القيامة، فإن تلك الصفات لا تتصور لنا، إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه، أو ليس من جنسه[3]. انتهى.

---

(١) انظر: «معالم السنن» ٤ / ٣٣١.

(٢) رواه أحمد: (٢٣٩٧)، (٢٨٧٩، ٣٠٢٢، ٣٠٣٢، ١٣١٠٢) وقال محققو المسند: إسناده قويّ على شرط مسلم، رجاله ثقات. والطبراني في «الكبير»: (١٠٥٨٧)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ»: ١ / ٤٩٤، وابن سعد في «الطبقات» ٢ / ٣٦٥، وصححه الحاكم: ٣ / ٥٣٤، ووافقه الذهبي وهو كما قالا. وأخرجه البخاري (٧٥)، (٣٧٥٦)، (٧٢٧٠) بلفظ «اللهم علمه الكتاب وفي رواية (١٤٣) «اللهم فقهه في الدين» وأخرجه مسلم (٢٤٧٧) بلفظ «اللهم فقهه» وانظر «جامع الأصول» رقم (٦٦٠٢). (شعيب).

(٣) الراغب في «مفرداته»: ٢٥٤، ٢٥٥.

قال الشيخ مرعي: وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق[1].

ابن تيمية: آيات الصفات معلومة:

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: قول بعض المتأخرين: إن المتشابه آيات الصفات وأحاديث الصفات، فقال: وهذا أيضا مما يعلم معناه، فإن أكثر آيات الصفات اتفق المسلمون على أنه يعرف معناها، والبعض الذي تنازع الناس في معناه إنما ذم السلف منه: تأويلات الجهمية، ونفوا علم الناس بكيفيته كقول مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول» وكذلك قال سائر أئمة السنة. وحينئذ ففرق بين المعنى المعلوم وبين الكيف المجهول، فإن سُمّي الكيف تأويلا ساغ أن يقال: هذا التأويل لا يعلمه إلا الله، كما قدمناه أولا.

وأما إذا جعل معرفة المعنى وتفسيره تأويلا، كما يجعل معرفة سائر آيات القرآن تأويلا، وقيل: إن النبي ﷺ، وجبريل، والصحابة والتابعين، ما كانوا يعرفون معنى قوله: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾ ولا يعرفون معنى قوله: ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ ولا معنى قوله: ﴿ **غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم** ﴾ بل هذا عندهم بمنزلة الكلام العجمي الذي لا يفهمه العربي.

وكذلك إذا قيل: كان عندهم قوله تعالى: ﴿ **وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ** ﴾ وقوله: ﴿ **لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ** ﴾ وقوله: ﴿ **كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا** ﴾ وقوله: ﴿ **رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ** ﴾... إلى أمثال هذه الآيات، فمن قال عن جبريل ومحمد صلوات الله عليهما، وعن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين والجماعة: إنهم كانوا لا يعرفون شيئا من معاني هذه الآيات، بل استأثر الله بعلم معناها، كما استأثر بعلم وقت الساعة، وإنما كانوا يقرأون ألفاظا لا يفهمون لها معنى، كما يقرأ الإنسان كلاما لا يفهم منه شيئا، فقد كذب على القوم.

والنقول المتواترة عنهم تدل على نقيض هذا، وأنهم كانوا يفهمون هذا، كما يفهمون غيره من القرآن، وإن كان كنه الرب عز وجل لا يحيط به العباد، ولا يحصون

---

(١) أقاويل الثقات: ٥١/٥٥.

ثناء عليه، فذلك لا يمنع أن يعلموا من أسمائه وصفاته ما علَّمهم سبحانه وتعالى، كما أنهم إذا علموا أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، لم يلزم أن يعرفوا كيفية علمه وقدرته، وإذا عرفوا أنه حق موجود لم يلزم أن يعرفوا كيفية ذاته.

وهذا مما يستدل به على أن الراسخين يعلمون التأويل، فإن الناس متفقون على أنهم يعرفون تأويل المحكم، ومعلوم أنهم لا يعرفون كيفية ما أخبر الله به عن نفسه في الآيات المحكمات، فدل ذلك على أن عدم العلم بالكيفية لا ينفي العلم بالتأويل، الذي هو تفسير الكلام وبيان معناه، بل ويعلمون تأويل المحكم والمتشابه، ولا يعرفون كيفية الرب، لا في هذا ولا في هذا.

فإن قيل: هذا يقدح فيما ذكرتم من الفرق بين التأويل الذي يراد به التفسير، وبين التأويل الذي في كتاب الله تعالى. قيل: لا يقدح في ذلك، فإن معرفة تفسير اللفظ ومعناه، وتصوّر ذلك في القلب: غير معرفة الحقيقة الموجودة في الخارج المرادة بذلك الكلام. فإن الشيء له وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في اللسان، ووجود في البيان. فالكلام لفظ له معنى في القلب، ويكتب ذلك اللفظ بالخط، فإذا عرف الكلام، وتصور معناه في القلب وعبر عنه باللسان، فهذا غير الحقيقة الموجودة في الخارج. وليس كل من عرف الأول عرف عين الثاني. مثال ذلك: أن أهل الكتاب يعلمون ما في كتبهم من صفة محمد ﷺ وخبره ونعته، وهذا معرفة الكلام ومعناه وتفسيره، وتأويل ذلك هو: نفس محمد المبعوث، فالمعرفة بعينه معرفة تأويل ذلك الكلام.

وكذلك الإنسان قد يعرف الحج والمشاعر كالبيت والمساجد ومنى وعرفة ومزدلفة، ويفهم معنى ذلك، ولا يعرف الأمكنة حتى يشاهدها، فيعرف أن الكعبة المشاهدة هي المذكورة في قوله ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ** ﴾ [آل عمران: ٩٧] وكذلك أرض عرفات هي المذكورة في قوله ﴿ **فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ** ﴾ [البقرة: ١٩٨] وكذلك المشعر الحرام هي المزدلفة، التي بين مأزمي عرفة ووادي محسِّر، يعرف أنها المذكورة في قوله ﴿ **فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ** ﴾ [البقرة: ١٩٨].

وكذلك الرؤيا يراها الرجل ويذكر له العابر تأويلها فيفهمه، ويتصوره، مثل أن يقول: هذا يدل على أنه كان كذا، ويكون كذا وكذا، ثم إذا كان ذلك فهو تأويل

الرؤيا. ليس تأويلها نفس علمه وتصوره وكلامه. ولهذا قال يوسف الصديق: ﴿ **هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِن قَبْلُ** ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقال: ﴿ **لا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلاَّ نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا** ﴾ [يوسف: ٣٧]، فقد أنبأهما بالتأويل قبل أن يأتي التأويل، وإن كان التأويل لم يقع بعد، وإن كان لا يعرف متى يقع.

فنحن نعلم تأويل ما ذكر الله في القرآن من الوعد الوعيد، وإن كنا لا نعرف متى يقع هذا التأويل المذكور في قوله سبحانه وتعالى ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ** ﴾ الآية [الأعراف: ٥٣].

ذكر هذه النصوص الشيخ رشيد رضا في تفسيره، ثم قال: أقول: ثم إنه رحمه الله أطال في البيان والشواهد، واحتج بالآيات الكثيرة التي تحث على فهم القرآن وتدبره، وعلى العلم والعقل والفقه فيه، وذكر أن بعضهم استدل بأن الله تعالى لم ينف عن غيره علم شيء إلا إذا كان منفردا به، وذكر الآيات الشاهدة بذلك. ومنه علم الساعة والغيب، فمن أراد التفصيل فليرجع إليه [١].

ما حقيقة مذهب السلف: تفويض أم إثبات؟

وهنا سؤال مهم، بل هو في غاية الأهمية، وهي حقيقة مذهب السلف ما هي: أهي الإمساك عن الخوض في معاني هذه الصفات، وتجنب تفسيرها، وتفويض معانيها المرادة منها إلى الله عز وجل؟ وهذا يُسمى: مذهب التفويض.

أم الحقيقة هي: إبقاؤها على ظاهر ما جاءت به، مع نفي التكييف والتمثيل؟ وهذا يسمى: مذهب الإثبات.

الواقع أن من يقرأ ما ورد عن السلف من عبارات مأثورة حول هذه الآيات، يتبين من أكثرها: أنها تترك الخوض في معانيها، ولا تتكلف تفسيرها بعبارة من العبارات.

وهذا كان واضحا وشبه متفق عليه قبل ظهور شيخ الإسلام ابن تيمية

---

(١) تفسير المنار (٣/ ١٩٤- ١٩٦). وانظر مجموع الفتاوي لشيخ الإسلام (١٧/ ٤٢٧) وما بعدها.

ومدرسته[1]، وحملهم على التفويض ومن يقول به، وتمسكهم بالإثبات، وتبنى دعوى: أن السلف لم يقولوا إلا بـ (الإثبات). وقاد ابن تيمية حملة قوية شحذ فيها كل أسلحته النقلية والعقلية، لتأييد هذه الوجهة، والدفاع عنها، وتفنيد كل الشبهات التي تثار حولها، والرد على خصومها. وهو إذا دخل معركة كان الفارس المغوار، الذي لا يشق له غبار.

وحسبي أن أنقل من كتاب (أقاويل الثقات في توحيد الأسماء والصفات) للعلامة الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي- وهو من ثقات علماء الحنابلة المتأخرين المشهود لهم بالعلم والفضل والإنصاف- ما يؤيد وجهة النظر هذه، وهو أن السلف كانوا يتركون الخوض وعدم التفسير في هذا المجال.

قال الشيخ مرعي[2]:

واختلفوا: هل يجوز الخوض في المتشابه؟ على قولين:

مذهب السلف-وإليه ذهب الحنابلة، وكثير من المحققين- عدم الخوض، خصوصا في مسائل الأسماء والصفات، فإنه ظن، والظن يُخْطئ ويُصيب، فيكون من باب القول على الله بلا علم، وهو محظور، ويمتنعون من التعيين خشية الإلحاد في الأسماء والصفات، ولهذا قالوا: والسؤال عنه بدعة، فإنه لم يعهد من الصحابة التصرف في أسمائه تعالى وصفاته بالظنون، وحيث عَملوا بالظنون، فإنما عَملوا بها في تفاصيل الأحكام الشرعية، لا في المعتقدات الإيمانية.

وروى الشيخان وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ إلى قوله: ﴿أُولُوا الأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، قالت: فقال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمّى الله فاحذرهم»[3].

---

(١) ألّف الشيخ منصور محمد عويس أحد علماء الأزهر كتابا بعنوان (ابن تيمية ليس سلفيا) بين فيه بالأدلة النقلية: أن السلف كانوا مفوضين لا مثبتين، كما يرى ابن تيمية.

(٢) ننقل هنا ما أورده الشيخ مرعي مستفيدين من بعض تخريجات الشيخ شعيب الأرنؤوط محقق الكتاب للأحاديث وبعض تعليقاته، ليعلم ذلك، للأمانة، وإعطاء كل ذي حق حقه.

(٣) متفق عليه: رواه البخاري: (٤٥٤٧)، ومسلم: (٢٦٦٥).

وفي حديث ابن مردويه: «إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضا، فما عرفتم فاعملوا به، وما تشابه فآمنوا به»[1].

وروى الحاكم عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرُف: زجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال، فأحلوا حلاله، وحرموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نُهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا»[2].

وروى ابن جرير[3] عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «أُنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب». ثم رواه من وجه آخر عن ابن عباس موقوفا بنحوه[4].

وروى ابن أبي حاتم من طريق العوفي عن ابن عباس – رضي الله عنه – قال: «نؤمن بالمحكم، ونَدينُ به، ونؤمن بالمتشابه ولا نَدينُ به، وهو من عند الله كله»[5].

وروى أيضا عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: «كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمتشابهه، ولا يعلمونه»[6].

---

(١) أورده ابن كثير في تفسيره: ٢/٨ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابن العاص عن رسول الله ﷺ، فذكره. وذكره السيوطي في «الدر المنثور»: ٢/٦، وزاد نسبته لابن سعد، وابن الضريس في «فضائله».

(٢) رواه الحاكم ١/٥٥٣، وصححه ووافقه الذهبي، مع أن فيه انقطاعا، لكن أخرجه الطحاوي ٤/١٨٢، وأحمد: ٢/٤٤٥، من طرق أخرى بسند جيد، وأورده السيوطي في (الدر المنثور): ٢/٦ وزاد نسبته لابن جرير ولأبي نصر السجزي.

(٣) في (تفسيره): ٧١، وأورده السيوطي في «الدرر» ٢/٧ وهو فيه بلفظ: «على أربعة وجوه ...» ونسبه لابن المنذر.

(٤) ابن جرير في «تفسيره»: ٧٢ من طرق محمد ابن السائب الكلبي، وهو متروك، عن أبي صالح مولى أم هانئ، وهو ضعيف، عن ابن عباس، وأورده السيوطي في الدر: ٢/٧ وتحرف فيه إلى: «سبعة».

(٥) ورواه الطبري (٦٦٤٦)، وأورده السيوطي في «الدر»: ٢/٧ ونسبه إليهما. ومعلوم أن طريق العوفي ضعيفة.

(٦) ورواه الطبري (٦٦٢٦)، وذكره السيوطي في «الدر»: ٢/٦ وزاد نسبته لابن المنذر.

وروى الدارمي في «مسنده»[1] عن سليمان بن يسار، أن رجلا يقال له: صبيغ، قدم المدينة، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر، وقد أعدّ له عراجين النخل، فقال: من أنت؟ قال: عبد الله بن صبيغ، فأخذ عمر عرجونا من تلك العراجين[2]، فضربه حتى أدمى رأسه.

وفي كتاب «الفروع» لابن مفلح الحنبلي: وعمر بن الخطاب أمر بهجر صبيغ بسؤاله عن«الذاريات» و«المرسلات» و«النازعات». انتهى.

وهذا منه - رضي الله عنه - لسد باب الذريعة.

والآية الشريفة قد دلت على ذم مُتبعي المتشابه، ووصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة، وعلى تمدّح الذين فوضوا العلم إلى الله وسلموا إليه، كما مدح الله المؤمنين بالغيب. (أي في أوائل سورة البقرة).

وقال الإمام فخر الدين[3]: صرف اللفظ عن الراجح إلى المرجوح لابد فيه من دليل منفصل، وهو إما لفظي أو عقلي:

فالأول لا يمكن اعتباره في المسائل الأصولية، لأنه لا يكون قاطعا، بأنه موقوف على انتفاء الاحتمالات العشرة المعروفة، وانتفاؤها مظنون، والوقوف على المظنون مظنون، والظني لا يكتفى به في الأصول.

وأما العقلي: فإنما يفيد صرف اللفظ عن ظاهره، لكون الظاهر محالا.

وأما إثبات المعنى المراد، فلا يمكن بالعقل، لأن طريق ذلك ترجيح مجاز على مجاز، وتأويل على تأويل، وذلك الترجيح لا يمكن إلا بالدليل اللفظي، والدليل اللفظي في الترجيح ضعيف لا يفيد إلا الظن، والظن لا يعول عليه في المسائل الأصولية القطعية، فلهذا اختار الأئمة المحققون من السلف والخلف - بعد إقامة الدليل القاطع على أن حمل اللفظ على ظاهره محال- تَرْكَ الخوض في تعيين التأويل. انتهى.

قلت (القرضاوي):

وقول الإمام الرازي: إن الدليل اللفظي - ولو كان من القرآن- في الترجيح

---

(١) «السنن» ١/ ٥٤. وأورده السيوطي في «الدر»: ٢/ ٧ وزاد نسبته لنصر المقدسي في «الحجة». ورواه اللالكائي في «السنة» (١٣٨).

(٢) جمع عرجون، وهو العذق إذا يبس واعوج. «اللسان»: ١٣/ ٣٨٤.

(٣) التفسير الكبير: ٧/ ١٦٩.

ضعيف لا يفيد إلا الظن: غير مسلّم، وهي دعوة في غاية الخطورة، لأن معناها إطراح القرآن في باب العقائد والأصول ، وهو المصدر الأول للدين كله عقائد وشرائع، كيف وقد سمّاه الله برهانا وهدىً وشفاء ونورا مبينا؟ وقال: (تلك آيات الكتاب المبين) وقد رجع الرازي عن اطلاق هذا الكلام في بعض كتبه مثل: «المحصول في علم الأصول» وذكر أن الدليل اللفظي قد تحتف به القرائن فيفيد اليقين[1]. وقال في كتابه (الأربعين في أصول الدين) : واعلم أن هذا الكلام على إطلاقه ليس بصحيح؛ لأنه ربما اقترن بالدلائل النقلية أمور عرف وجودها بالأخبار المتواترة، وعلي هذا التقدير تكون الدلائل السمعية المقرونة بتلك القرائن الثابتة بالأخبار المتواترة فتفيد اليقين[2]. انتهى.

والحمد لله: أن وفق العلاّمة الرازي ليصحح نفسه بنفسه، ويقيد ما أطلقه في بعض كتبه، وتناقله الناس عنه، ورد عليه ابن تيمية وغيره. فيجب على كل دارس مسلم أن يستحضر هذه الفائدة في حديثه عن موقف الرازي من الأدلة اللفظية أو النقلية.

قال الشيخ مرعي: وتوسط ابن دقيق العيد، فقبل التأويل إن قرب في لسان العرب، نحو: ﴿ **يا حسرتىٰ علىٰ ما فرَّطت في جنبِ اللَّه** ﴾ [الزمر:٥٦]، أي: في حقه وما يجب له، لا إن بعد، أي: كتأويل (استوى)، بـ (استولى).

آيات الصفات لا تؤول ولا تفسر:

قال الشيخ مرعي:

إذا تقرر هذا فاعلم: أن المتشابهات، آيات الصفات التي التأويل فيها بعيد، لا تؤول ولا تفسر[3].

وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث، على الإيمان بها وتفويض[4] معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها، مع تنزيهنا له عن حقيقتها.

---

(١) انظر: المحصول (١ / ٤٠٨) بتحقيق د. طه جابر العلواني – طبعة مؤسسةالرسالة.

(٢) المصدر السابق الحاشية رقم (٥)، وانظر: الأربعين ص ٤٢٦.

(٣) نقله عنه السيوطى فى الإتقان: ٢ / ٨.

(٤) انظر: «الرسالة التدمرية» : ٤ / ٤–٥.

فقد روى الإمام اللاَّلَكائي الحافظ عن محمد بن الحسن قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب، على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه[1].

وقد روى اللالكائي أيضا في «السنة»[2] من طريق قرة بن خالد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة رضي الله عنها في قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: ٥]، قالت: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، والبحث عنه كفر».

وهذا له حكم الحديث المرفوع[3]، لأن مثله لا يقال من قبيل الرأي (هذا غير مسلم، فقد روي عن ربيعة ومالك وغيرهما: أنهم سئلوا نفس هذا السؤال، فأجابوا بنحو هذا الجواب من عند أنفسهم).

وقال الإمام الترمذي[4] في الكلام على حديث الرؤية[5]: المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة، مثل سفيان الثوري وابن المبارك، وابن عُيَيْنة، ووكيع وغيرهم أنهم قالوا: نروي هذه الأحاديث كما جاءت، ونؤمن بها ولا يقال: كيف؟ ولا تُفسر، ولا نَتوهم[6].

قال الشيخ مرعي:

وذكرت في كتابي «البرهان في تفسير القرآن»[7]، عند قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ**﴾ [البقرة: ٢١٠]، وبعد أن ذكرت مذاهب المتأولين: أن مذهب السلف هو عدم الخوض في مثل هذا، والسكوت عنه، وتفويض علمه إلى الله تعالى.

---

(١) نقله عنه الذهبي في «العلو»: (١٥٩ – مختصره)، والإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: ٤/٤–٥.

(٢) ٣/٣٩٧، وأشار إلى هذه الرواية الحافظ ابن حجر في «الفتح»: ١٣/٤٠٦.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى»: وقد روى هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفا ومرفوعا، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه.

(٤) في «سننه»: ٤/٦٩٢ بأطول مما هنا، وذكر نحوه في: ٥/٢٥١ منه.

(٥) وهو حديث طويل أوله: «يجمع الله الناس يوم القيامة في صعيد واحد، ثم يطلع عليهم رب العالمين، فيقول..» الحديث. وإسناده صحيح.

(٦) والمصنف ينقل عن «الإتقان»: ٢/٩٥٨.

(٧) تقدمت الإشارة إليه، ولم يتمه. وانظر: «إيضاح المكنون»: ١/١٧٩.

قال ابن عباس: «هذا من المكتوم الذي لا يُفَسَّر»، فالأولى في هذه الآية وما شاكلها: أن يؤمن الإنسان بظاهرها، ويكلَ علمها إلى الله تعالى، وعلى ذلك مضت أئمة السلف.

وكان الزهري ومالك والأوزاعي وسفيان الثوري والليث بن سعد وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق يقولون في هذه الآية وأمثالها: أمِرُّوها كما جاءت [1].

وسئل الإمام ابن خزيمة عن الكلام في الأسماء والصفات، فقال: ولم يكن أئمة المسلمين وأرباب المذهب وأئمة الدين، مثل: مالك، وسفيان، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، ويحيى بن يحيى، وابن المبارك وأبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأبي يوسف يتكلمون في ذلك، وينهون أصحابهم عن الخوض فيه، ويدلونهم على الكتاب والسنة [2]. انتهى.

وهذه النقول كلها واضحة الدلالة على أن السلف سكتوا عنها، ولم يخوضوا في تفسيرها، وأمرُّوها كما جاءت، ووكلوا علمها إلى الله تعالى، وقالوا: ليس لأحد أن يفسرها إلا الله ورسوله. وهذا في غاية الجلاء والظهور فيما يدل عليه مجموع كلامهم - رضي الله عنهم - .

وقال الأوزاعي لما سئل عن حديث النزول: يفعل الله ما يشاء.

وقال الفضيل بن عياض: إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه، فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء.

واعلم: أن المشهور عند أصحاب الإمام أحمد أنهم لا يتأولون الصفات التي من جنس الحركة: كالمجيء والإتيان في الظلل والنزول، كما لا يتأولون غيرها متابعة للسلف.

وفي كتاب «الفقه الأكبر» في العقائد، تصنيف الإمام أبي حنيفة: وهو سبحانه شيء لا كالأشياء، بلا جسم ولا جوهر ولا عرض، ولا حد له، ولا ضد له، ولا ند ولا مثل، وله يد ووجه ونفس، فما ذكر الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس،

---

(١) أوردها ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»: ٢/ ٩٦.

(٢) انظر: أقاويل الثقات ص ٥٥ - ٦٢ .

فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال إن يده قدرته، أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف، والقضاء والقدر والمشيئة صفاته في الأزل بلا كيف[1]. انتهى.

قال العلامة ابن الهمام[2]: إن الإصبع واليد صفة له تعالى، لا بمعنى الجارحة، بل على وجه يليق به، هو سبحانه أعلم.

قال الشيخ مرعي: ومن العجب أن أئمتنا الحنابلة يقولون بمذهب السلف، ويصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله،من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ومع ذلك فتجد من لا يحتاط في دينه ينسبهم للتجسيم، ومذهبهم أن المجسم كافر، بخلاف مذهب الشافعية، فإن المجسم عندهم لا يَكْفُر. فقوم يُكفِّرون المجسمة، فكيف يقولون بالتجسيم؟!. وإنما نُسبوا لذلك -مع أن مذهبهم هو مذهب السلف والمحققين من الخلف- لما أنهم بالغوا في الرد على المتأولين للاستواء واليد والوجه ونحو ذلك كما يأتي، وهم - وإن أثبتوا ذلك متابعة للسلف- لكنهم يقولون -كما هو في كتب عقائدهم -: إنه تعالى ذات لا تشبه الذوات، مستحقة للصفات المناسبة لها في جميع ما يسحقه.

قالوا: فإذا ورد القرآن، وصحيح السنة في حقه تعالى بوصف: تُلُقِّيَ في التسمية بالقبول، ووجب إثباته له على ما يستحقه، ولا يُعدل به عن حقيقة الوصف، إذ ذاته تعالى قابلة للصفات اللائقة بها.

قالوا: فنصف الله تعالى بما وصف به نفسه، ولا نزيد عليه، فإن ظاهر الأمر في

---

(١) الفقه الأكبر بشرح العلامة على القاري: ١١٣ - ١١٧. وفى صحة نسبة الكتاب للإمام أبى حنيفة رحمه الله وقفة؛ لأنه متضمن مسائل لم يكن الخوض فيها معروفا فى عصره، ولا العصر الذى سبقه. على أن عددا غير قليل من مسائله يؤيدها ما تناثر فى كتب الفقه والتراجم من نقول عن الإمام. وقد نسب الإمام الذهبى الكتاب فى «العلو» إلى أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، وهو من كبار أصحاب أبى حنيفة وفقهائهم. قال القرضاوي: وإذا صح ذلك فهو دليل على أن هذا هو اتجاه علماء الحنفية الأولين.

(٢) هو الإمام الأصولى الفقيه المحدث محقق الحنفية: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السكندرى صاحب «فتح القدير» المتوفى سنة (٨٦١ هـ) ونص كلامه فى كتابه «المسايرة فى العقائد المنجية فى الآخرة»: ٣٤.

صفاته سبحانه أن تكون ملحقة بذاته، فإذا امتنعت ذاته المقدسة من تحصيل معنى يشهد الشاهد فيه معنى يؤدي إلى كيفية، فكذلك القول فيما أضافه إلى نفسه من صفاته.

هذا كلام أئمة الحنابلة ولا خصوصية لهم في ذلك، بل هذا مذهب جميع السلف والمحققين من الخلف.

وتحدث الحافظ السيوطي في كتابه «الاتقان» عن المتشابه من آيات الصفات، ثم قال: وجمهور أهل السنة، منهم السلف وأهل الحديث: على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها، مع تنزيهنا له عن حقيقتها.

قال: وذهبت طائفة من أهل السنة: إلى أنا نؤولها على ما يليق بجلاله تعالى، وهذا مذهب الخلف.

قال: وكان إمام الحرمين يذهب إليه، ثم رجع عنه.

وقال الإمام ابن الصلاح: وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وساداتها، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقاداتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها [1]. انتهى.

وعلق الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي في كتابه (أقاويل الثقات) على ذلك فقال: قلت: وهذا القول هو الحق وأسلم الطرق، فإنك تجد كل فريق من المتأولين يخطِّئ الآخر ويرد كلامه، ويقيم البرهان على صحة قوله، ويعتقد أنه هو المصيب، وأن غيره هو المخطئ، ومن طالع كلام طوائف المتكلمين والمتصوفين، علم ذلك علم اليقين.

الناس شتى وآراء مفرَّقة ... كل يرى الحق فيما قال واعتقدا

قال أصحابنا: أسلم الطرق التسليم، فما سَلِم دينُ من لم يُسلِّم لله ورسوله، ويردّ علم ما اشتبه إلى عالمه، ومن أراد علم ما يمتنع علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه: حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة والإيمان، والتعمق في الفكر ذريعة الخذلان، وسُلّم الحرمان، والإسراف في الجدال، يوجب عداوة الرجال.

---

(١) الإتقان للسيوطي: ٢/ ٧.

قال الشيخ مرعي:

إذا علمت هذا، فهذا أوان الشروع في المراد بعون الله تعالى:

اعلم - أيدني الله وإياك بروح منه -: أن من المتشابه صفات الله تعالى، فإنه يتعذر الوقوف على تحقيق معانيها، والإحاطة بها، بل على تحقيق الروح والعقل القائمين بالإنسان، وأهل الإسلام قد اتفقوا على إثبات ما أثبته الله لنفسه من أوصافه، التي نطق بها القرآن: من نحو: سميع وبصير وعليم وقدير، ونافي ذلك كافر، لأنه مكذب لصريح القرآن.

واختلفوا في المشتقات منها، فقالت المعتزلة [1] ومن وافقهم: إنه تعالى عليم بذاته، بصير بذاته، سميع بذاته، لا بعلم وسمع وبصر. وهكذا بقية الصفات، قد ثبتوا المشتق بدون المشتق منه، فرارا من تعدد القدماء مع الله تعالى، محتجين بما يطول تقريره، قائلين: لا يخبر عنه تعالى بما يخبر به عن شيء من خلقه، إلا أن يأتي نص بشيء من ذلك، فيوقف عنده، ومالا، فلا، ولأن هذه الصفات أعراض، والعرض لا يقوم إلا بجوهر متحيز، وكل متحيز فجسم مركب أو جوهر فرد، ومن قال ذلك، فهو مشبه، لأن الأجسام متماثلة.

قالوا [2]: وأما كونه لا يعقل عليم إلا بعلم، وسميع إلا بسمع، وبصير إلا ببصر، كضارب لا يعقل إلا بضرب، وقائم بقيام. فهذا في الشاهد، وأما في الغائب فلا، فقد صح النص بأن له تعالى عينا وأعينا، فيلزمكم أن تقولوا: إنه تعالى ذو حدقة وناظر، لأنه لا يوجد في الشاهد إلا مثل ذلك، ولا يكون ألبتة سميع في العادة إلا بأذن ذات صماخ [3].

وقالوا أيضا: التعليل بالاشتقاق في مثل ذلك ليس بحجة، فقد عَلمنا يقينا أنه تعالى بنى السماء، كما قال: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا﴾ [الذاريات: ٤٧]، ولا يجوز أن يسمى سبحانه: بنّاء، ونحو ذلك.

---

(١) انظر: «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري: ١٧٣ - ١٨٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الصماخ من الأذن: الثقب الباطن الذي يفضي إلى الرأس. ويقال: بالسين، لغة فيه.

وأجيب: بأنه قد صرحت النصوص من الكتاب والسنة بإثبات الصفات، كقوله تعالى: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ﴾ [الذاريات: ٥٨]، فأثبت لنفسه القوة، وهي القدرة باتفاق المفسرين.

وفي الحديث: «اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك»[1].

وأيضا قيل: إنه يلزمهم أن تكون الذات علما وقدرة وحياة، لثبوت خصائص هذه الصفات لها، فإنه قد تحقق في المعقول: أن ما يعلم به المعلوم علم، وأيضا فهذه الصفات لا تقوم بنفسها، والذات قائمة بنفسها، وهو جمع بين النقيضين.

وأجابوا: بأن المراد: أنزله وهو يعلمه أو أنزله بإذنه وأمره، لأن ما تعدى من الأفعال بحرف (الباء)، فإن الداخلة عليه يكون آلة: كضربت زيدا بالسوط، وأخذت المنديل بيدي. وكون العلم هو الذي نزل به، لا يتصور، إذ علمه تعالى لا ينفصل عن ذاته.

والمناقشة في مثل هذا تطول، وتخرج عن المقصود، والمقصود إنما هو الإشارة إلى أن كل واحد يدعي أن الحق بيده، ويقيم الدليل عليه، كما تقدم، فنسكت نحن عن الخوض في ذلك، ولا نبحث في تحقيقه، فإنه بدعة، ونفوِّض علمه إلى الله تعالى، ولا نكفر أحدا من أهل الفرق بما ذهب إليه واعتقده، خصوصا مع قيام الشبهة والدليل عنده، فإن الإيمان المعتبر في الشرع: هو تصديق القلب الجازم بما علم ضرورة مجيء الرسول به من عند الله: تفصيلا فيما علم تفصيلا: كالتوحيد والنبوة، وإجمالا فيما علم إجمالا: كالأنبياء السالفة، والصفات القديمة التي نطق بها القرآن.

وهذا هو الحق فلا نُكفِّر بقية الفرق خلافا لمن زعم من المتكلمين أن الإيمان: هو العلم بالله وصفاته على سبيل الكمال والتمام؛ فبهذا - لا جرم - أقدم كل طائفة على تكفير من عداها من الطوائف، لكن لا بأس بالقول بتكفير بعض الغلاة من أهل

---

(١) رواه البخاري في كتاب (١١٦٢) و(٦٣٨٢) و(٧٣٩٠)، والترمذي (٢٨٠)، وابن ماجه (١٣٨٣)، وأبو داود (١٥٣٨)، والنسائي: ٦/ ٨٠، ٨١، وأحمد: ٣/ ٣٤٤، والبغوي (١٠١٦)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

البدع، فإن من الجهمية من غلا حتى رمى بعض الأنبياء بالتشبيه، حتى زعم أن موسى وعيسى ومحمدا عليهم الصلاة والسلام من المشبهه[1] . انتهى .

ابن تيمية ومذهب السلف :

ومما لا نزاع فيه أن أقوى من تبنى مذهب السلف، ودافع عنه، وأيده ونصره، بمنطق رصين، وعلم مكين، ولسان مبين، وحجج بالغة، هو : شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلاميذه، ولا سيما ابن القيم عليهما رحمة الله ورضوانه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية روح الله روحه في رسالته الحموية :

(واعلم أنه ليس في العقل الصريح، ولا في النقل الصحيح، ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية أصلا .

وقد علم أن رسول الله ﷺ جاء بهذه الأمور بالاضطرار، كما أنه جاء بالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان . فالتأويل الذي يحيلها عن هذا تأويلات القرامطة والباطنية في الحج والصوم والصلاة وسائر ما جاءت به النبوة .

ثم إن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك تفصيله .

على أن الأساطين من هؤلاء والفحول معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية .

وإذا كان هكذا فالواجب تلقي علم ذلك من النبوات على ماهو عليه .

ومن المعلوم للمؤمنين : أن رسول الله ﷺ أعلم من غيره بذلك، وأنصح للأمة، وأفصح من غيره عبارة وبيانا، بل هو أعلم الخلق بذلك وأنصح للأمة وأفصحهم، فقد اجتمع في حقه ﷺ : كمال العلم والقدرة والإرادة . ومن المعلوم أن المتكلم إذا كمل علمه وقدرته وإرادته كمل كلامه وفعله . وإنما يدخل النقص، إما من نقص علمه، وإما من عجزه عن بيان علمه، وإما لعدم إرادة البيان . والرسول ﷺ هو الغاية في كمال العلم، والغاية في إرادة كمال البلاغ المبين، والغاية في قدرته على البلاغ، ومع وجود القدرة التامة والإرادة الجازمة يجب وجود المراد .

---

(١) أقاويل الثقات ص ٦٤ – ٧٠ .

فعلم قطعا أن ما بينه من الإيمان بالله واليوم الآخر حصل به مراده من البيان، وأن ما أراد من البيان هو المطابق لعلمه، وعلمه بذلك هو أكمل العلوم. فكل من ظن أن غير الرسول ﷺ أعلم بهذا منه، فهو من الملحدين لا من المؤمنين. والصحابة رضي الله عنهم والتابعون لهم بإحسان رحمة الله عليهم، ومن سلك سبيل السلف، هم في هذا الباب على الاستقامة دون سواهم.

قال شيخ الإسلام:

ومما يوضح ذلك أن وجوب تصديق كل مسلم بما أخبر به الله ورسوله من صفاته تعالى: ليس موقوفا على أن يقوم دليل عقلي على تلك الصفة بعينها، فإن مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام: أن الرسول إذا أخبرنا بشيء من صفات الله تعالى وجب علينا التصديق به وإن لم نعلم ثبوته بعقلنا. ومن لم يقر بما جاء به الرسول حتى يعلمه بعقله: فقد أشبه الذين قال الله عنهم: ﴿**قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾ [الأنعام: ١٢٤].

ومن سلك هذا السبيل فهو في الحقيقة ليس مؤمنا بالرسول، ولا متلقيا عنه الأخبار بشأن الربوبية، ولا فرق عنده بين أن يُخْبِر الرسول بشيء من ذلك أو لم يُخْبِر به، فإن ما أخبر به إذا لم يعلمه بعقله لا يصدق به، بل يتأوله أو يفوضه، وما لم يخبر به إن علمه بعقله آمن به، فلا فرق عند من سلك هذه السبيل بين وجود الرسول وإخباره، وبين عدم الرسول وعدم إخباره، وكان ما يذكر من القرآن والحديث والإجماع عديم الأثر عنده[1].

قال شيخ الإسلام في التدمرية: القول في بعض الصفات كالقول في بعض. فإن كان المخاطب ممن يقر بأن الله تعالى حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته تعالى ورضاه وغضبه وكراهته، فيجعل ذلك مجازا، ويفسره: إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات، قيل له: ما فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته؟ بل القول في أحدهما كالقول في الآخر.

---

(١) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية بشرح الدرة المضيّة في عقد الفرقة المرضية: الجزء الأول ص ٢٢٣-٢٢٥.

فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته، ورضاه وغضبه. وهذا هو التمثيل.

وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به، قيل لك: وكذلك له محبة تليق به وللمخلوق محبة تليق به، وله تعالى رضا وغضب يليق به وللمخلوق رضا وغضب يليق به. فإن قال: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، قيل له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة.

فإن قلت: هذه إرادة المخلوق، قيل لك: وهذا غضب المخلوق.

وكذلك يلزم بالقول في علمه وسمعه وبصره وقدرته ونحو ذلك.

فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض: يقال له فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته.

فإن قال: تلك الصفات أثبتها بالعقل؛ لأن الفعل دلّ على القدرة، والتخصيص دلّ على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام، أو ضد ذلك، قال له سائر أهل الإثبات: لك جوابان:

أحدهما: أن يُقال عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين. فهب أن ما سلكته من الدليل العقلي لا يُثْبت ذلك، فإنه لا ينفيه. وليس لك أن تنفيه من غير دليل؛ لأن النافي عليه الدليل كما على المثبت، والسمع قد دلّ عليه، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالم عن المعارض المقاوم.

الثاني: أن يقال: يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات فيقال: نفع العباد بالإحسان إليهم، وما يوجد في المخلوقات من المنافع للمحتاجين، وكشف الضر عن المضرورين، وأنواع الرزق والهدي والمسرات: دليل على رحمة الخالق، كدلالة التخصيص على الإرادة والمشيئة. والقرآن يثبت دلائل الربوبية بهذه الطريقة: تارة يدلهم بالآيات المخلوقة على وجود الخالق، ويُثبت علمه وقدرته وحياته، وتارة يدلهم بالنعم والآلاء على وجود بره وإحسانه المستلزم رحمته، وهذا كثير في القرآن، وإن لم يكن مثل الأول أو أكثر منه لم يكن أقل منه بكثير.

وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكفار يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشاهد والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه.

والغايات الموجودة في مفعولاته ومأموراته؛ وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة: تدل على حكمته البالغة، كما يدل التخصيص على الإرادة وأولى؛ بقوة الصلة الغائية.

ولهذا كان ما في القرآن من بيان مخلوقاته من النعم والحكم أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة[1].

قول شيخ الإسلام:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

ثم القول الشامل في جميع هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، وبما وصفه به السابقون الأولون، لا نتجاوز القرآن والحديث.

قال الإمام أحمد- رحمه الله -: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا نتجاوز القرآن والحديث.

ومذهب السلف: أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونعلم أن ما وصف الله به نفسه من ذلك فهو حق، ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يُعرف من حيث يُعرف مقصود المتكلم بكلامه، وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء، لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائها وصفاتها، ولا في أفعاله، فكما تيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة، وله أفعال حقيقة، فكذلك له صفات حقيقة، وهو: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وكل ما أوجب نقصا أو حدوثا فإن الله تعالى مُنزّه عنه، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه.

ومذهب السلف بين التعطيل والتمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، فيعطلون أسماءه الحسنى، وصفاته العلا، ويُحرفون الكلم عن مواضعه، فإن من حرفوا

---

(١) المصدر السابق ص ٢٢٣.

لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق ، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات، فقد جمعوا بين التمثيل والتعطيل، مثلوا أولًا وعطلوا آخرا، فهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم، وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة به تعالى.

قال: ثم المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة – من المتأولين لهذا الباب – في أمر مريج، فإن من ينكر الرؤية، زعم أن العقل يحيلها، وأنه مضطر إلى التأويل، ومن يحيل أن لله علما وقدرة، وأن كلامه غير مخلوق ونحو ذلك، يقول: إن العقل أحال ذلك فاضطر إلى التأويل، بل من يُنكر حقيقة حشر الأجساد، والأكل والشرب الحقيقي في الجنة: يزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل، ومن يزعم أن الله ليس فوق العرش: يزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل.

ويكفيك دليلا على فساد قول هؤلاء: أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يُحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوّز أو أوْجب ما يدّعي الآخر: أن العقل أحاله.

يا ليت شعري! بأي عقل يوزن الكتاب والسنة، فرضي الله عن مالك بن أنس الإمام حيث قال: أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد ﷺ لجدل هؤلاء؟ وكل من هؤلاء مخصوم بمثل ما خصم به الآخر، فكل من ظن أن غير الرسول والسلف أعلم بهذا الباب، أو أكمل بيانا، أو أحرص على هدي الخلق، فهو من الملحدين لا من المؤمنين)[1].

* * *

(١) نقله الشيخ مرعي في (أقاويل الثقات): ٢٣٤، ٢٣٥.